المسؤولون في جدة لـ « الرياض »:

قرارات سمو ولي العهد تواصلٌ لحرصه على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن

القايدي: السعوديون كانوا الأساس في العمل في قطاع الأجرة العامة إلى وقت قريب

متابعة - سالم المريشيد وصالح الرويس - جدة

■ قال الأستاذ عبدالرؤوف القايدي مدير مكتب العمل في جدة بأن قرارات صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني التي صدرت أول من أمس جاءت لتعكس متابعة سموه يحفظه الله لكل ما من شأنه أن يخدم المواطن وجاءت نتيجة الدراسات الكاملة لسوق العمل في بلادنا وبالنسبة للقرار الخاص بقصر العمل في سيارات الاجرة العامة على السعوديين.. فإن هذا القرار حكيم ويعكس القدرة على دراسة أي نشاط موجود في البلاد بطريقة علمية، وان سوق العمل يتوفر فيه الكثير من الشباب السعودي القادر على ان يحل محل الوافدين.

وقال القايدي: ان السعوديين الى وقت قريب هم الذين كانوا يتولون قيادة سيارات الاجرة.. حتى جاءت شركات النقل.. وفتح أمامها باب الاستقدام لتغرق البلاد بالألوف من العمالة الوافدة الذين استطاعوا في فترة قصيرة ان يستولوا على السوق وأن يرغموا الشباب السعودي على الابتعاد ثم صدرت قرارات بوقف استقدام أي عمالة جديدة في مجال قيادة سيارات الاجرة ولكن هذا المنع جاء بعد ان اصبح عدد كبير من العمالة الوافدة يعملون في هذا المجال وبشكل لم يعد الاحلال معه مجدياً.

عبدالرؤوف القايدي

د. محمد بنتن

والقرارات التي صدرت من سمو ولي العهد حفظه الله جاءت لتضع حداً لهذا الموضوع.. وتمنع منعاً باتاً السماح للوافدين بالعمل في سيارات الاجرة وقصره على السعوديين فقط.

وقال: ان مكتب العمل في جدة بناء على التوجيهات السامية وخلال الفترة المحددة في القرار لن يسمح بإصدار أي رخصة عمل جديدة لأي نشاط يتعلق بسيارات الاجرة ونأمل ان تتم دراسة نشاطات اخرى يعمل فيها غير السعوديين لاحلال السعوديين فيها.

> د. بنتن: وزارة الحج تعمل على توفير كل ما من شأنه خدمة ضيوف الرحمن وتنظيم عمل شركات الحج والعمرة

قرار حكيم

وحول القرار الذي أصدره سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الخاص بتأشيرات القدوم للحج والعمرة وجعلها من اختصاص وزارة الحج قال الدكتور محمد صالح بنتن وكيل وزارة الحج لشؤون العمرة: لاشك ان هذا التوجيه وهذا القرار يؤكد على حرص ولاة الأمر على تطبيق وتنظيم نظام العمرة الجديد الذي صدر سابقاً ومساندة القائمين على القطاع الخاص حتى يتمكنوا من تقديم افضل الخدمات للمعتمرين.

وأضاف: أن أوامر وتوجيهات ولاة الأمر تأتي مؤكدة الحرص كل الحرص على خدمة الحجاج والمعتمرين، وان تكون هناك جهة مباشرة ومسؤولة ومشرفة على تقديم خدمات مميزة لضيوف الرحمن والمعتمرين وان تحقق الخدمة الأمثل واضاف أن وزارة الحج تتشرف بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها.. وأي مهام يراها ولاة الأمر لا تشكل أي اعباء على الوزارة وانما يشرفها ان تقدم كل ما يمكن من خدمات للحجاج والمعتمرين.

> الخريجي: التعليمات الجديدة ستعطي لشركات العمرة حرية أكبر في العمل

كفاءة أكبر

من جانبه قال الأستاذ عبدالعزيز الخريجي رئيس لجنة الحج والعمرة بالغرفة التجارية الصناعية بجدة: ان توجيهات سمو ولي العهد حفظه الله تهيئ الشركات العاملة في مجال العمرة للعمل بكفاءة اكبر وتساهم في تنظيم سوق الحج والعمرة وتمنع دخول جهات اخرى، وتقطع الطريق على عملية بيع التأشيرات.

وقال ان توجيهات سموه الكريم تتزامن مع ما طالبت به لجنة الحج والعمرة بغرفة جدة خاصة وان هناك زيادة في عدد المعتمرين هذا العام بنسبة ٢٥٪ وهو ارتفاع مناسب حيث كان العدد العام الماضي (١,٧٠٠) مليون معتمر ويتوقع ان يصل هذا العام الى مليوني معتمر.

وأكد الخريجي: انه كلما تم تخفيف القيود على الشركات كلما كان ذلك افضل للشركات العاملة في مجال العمرة بحيث تتحرك في السوق بطريقة تجارية بحتة تمكنها من استقطاب المزيد من المعتمرين.

بعد أمر سمو ولي العهد عقب جلسة مجلس الوزراء

٤٠ ألف وظيفة في نشاط الأجرة العامة يتيحها القرار

كتب - عبدالرحمن السعدون:

■ يتيح القرار الذي أصدره صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني مساء يوم الاثنين ١٤٢٣/٨/٢٢هـ عقب جلسة مجلس الوزراء الفرصة لسعودة نشاط الأجرة العامة ويتيح كذلك أربعين ألف وظيفة في هذا النشاط لوحده فقط من قطاع النقل والمواصلات المليء بالفرص الوظيفية في مجالات النقل البري والبحري والنقل العام داخل وخارج المدن ونقل المعلمات والنقل المدرسي ونقل البضائع ونقل الشاحنات ويكلف السائق الأجنبي قرابة (٢٧) ألف ريال سنوياً حسب دراسة أعدت لهذا الأمر، واستناداً إلى احصاءات وزارة المواصلات وقطاع النقل فإن أعداد سيارات الأجرة العامة بالمملكة لعام ١٤١٧ - ١٤١٨هـ بلغ ٢٤,٥٣٢ سيارة وتزيد بما نسبته ٤٪ سنوياً ويتوقع أن يكون عددها حالياً ما يزيد على ٣٥ ألف سيارة وتعد هذه الزيادة من وجهة نظر الوزارة محصلة طبيعية لزيادة عدد السكان داخل المدن حيث تشكل معها علاقة طردية بين كل من عدد السكان وعدد سيارات الأجرة داخل المدن.

> ٣٠ ألف مركبة و٧٠٠ شركة ومؤسسة تعمل في هذا النشاط

> ٢٧ ألف ريال تكلفة السائق الأجنبي

واستناداً إلى ورقة علمية قدمها العقيد أمين عبدالحميد سعيد إلى ندوة خدمات نقل الركاب بالأجرة العامة والتأجير بوزارة المواصلات وبعنوان «حوادث سيارات الأجرة العامة وسبل الحد منها»، فإن هناك ما يزيد على ٦٥٠ ترخيصاً لشركة أو مؤسسة لمزاولة خدمة الأجرة العامة في مختلف مدن المملكة ويتركز أغلبها في ثلاث مدن رئيسية هي الرياض - جدة - الدمام ويستخدم في هذه الخدمة ما يزيد على ٢٦ ألف سيارة ويعمل بها ما يفوق ٣٦ ألف سائق ولا تشكل نسبة السعوديين منهم أكثر من ١٥٪، مع عدم إغفال وظائف الخدمات المساندة من الصيانة والنظافة والخدمات المكتبية لمكاتب هذه الشركات الأمر الذي قد يرفع العدد من العاملين إلى ١٤٠ ألف عامل وسائق في هذا النشاط.

ولمعرفة حجم هذا النشاط في مدينة الرياض لوحدها فإن هناك ٢٢٠ شركة ومؤسسة تملك ما يزيد على عشرة آلاف سيارة في هذه الخدمة وارتفع العدد حالياً إلى (١٣) ألف سيارة.

واستناداً لإحصاءات وزارة المواصلات فإن نسبة العاملين في هذا النشاط لا يتجاوز ١٥٪ مما يوضح أن غالبية العاملين هم من العمالة الوافدة من دول مثل (الباكستان، بنغلاديش، الهند، سيريلانكا، الفلبين، الصومال، أريتريا، أثيوبيا، جيبوتي، مصر، السودان).

كما أن نسبة من هؤلاء السائقين الذين يستقدمون لهذا العمل لم يزاول هذا النشاط في بلده وأكدت دراسة علمية أن ١٩٪ من السائقين لم يزاولوا هذه المهنة من قبل، الأمر الذي انعكس أثره على الحوادث المرورية ومستوى القيادة وارتفاع نسبة هذه الحوادث والمخالفات المرورية.

كما يلاحظ (طبقاً للدراسة) على سائقي سيارات الأجرة العامة من أسلوب قيادتهم بصفة عامة (التهور وعدم المبالاة من خلال السرعة الزائدة وعدم مراعاة القواعد الصحيحة لأسلوب التجاوز أو الوقوف على جوانب الطرق والتمهل في استجلاب الركاب وعدم مراعاة أصول السلامة في ذلك) إضافة إلى العديد من المخالفات الأخرى.

ومن شأن القرار الصادر أول من أمس أن يعمل على ايجاد حلول عاجلة لهذا النشاط بالكامل ويقضي على كل أنواع التلاعب والممارسات الخاطئة للنقل بالأجرة العامة.

ويتطلب من وزارة الداخلية والمواصلات اتخاذ عدة خطوات عاجلة أهمها:

١ - تخصيص مدرستين من مدارس تعليم قيادة السيارات لتأهيل وتدريب السائقين السعوديين على القيادة السليمة لهذا النشاط بحيث يتم تخرجهم بعد اتقانهم لأصول القيادة السليمة تحت إشراف دقيق ومباشر من قبل الإدارة العامة للمرور ووزارة المواصلات.

٢ - حصر كافة أعداد السيارات العاملة بهذا النشاط والعاملين عليها وهذا متوافر لدى وزارة المواصلات ويمكن تحديثه سنوياً والعمل على إحلال السعوديين مكانهم تدريجياً.

٣ - حصر العاملين في نشاطات النقل العام الأخرى التي يسيطر عليها غير السعوديين بنسبة كبيرة كالنقل داخل المدن ونقل المعلمات والطالبات ونقل البضائع بالشاحنات ونقل الحافلات من أجل اتخاذ خطوات عملية لسعودة عاجلة لهذا النشاط بالكامل، والذي دائماً ما تردد وزارة المواصلات أنه قطاع المليون وظيفة وقد تكون خطوة سعودة هذا القطاع (الأجرة العامة) بداية لسعودة شاملة له.

مصدر بوزارة الخارجية: الأوامر الكريمة جاءت لتحقيق الصالح العام

د. العوهلي لـ «الرياض»: قرارات سمو ولي العهد تهدف إلى توفير فرص عمل للسعوديين

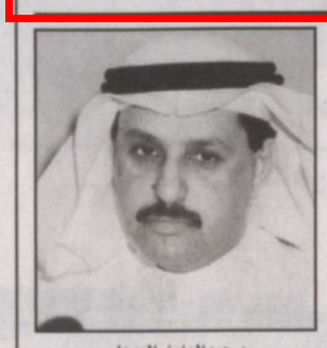
د. عبدالعزيز العوهلي

كتب - فهد الزومان:

■ جاء صدور أوامر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني إلى كل من سمو وزير الداخلية وسمو وزير الخارجية ومعالي وزيري العمل والحج حول قصر منح تأشيرات العمل للجهات الحكومية والشركات والأفراد بوزارة العمل والحج بوزارة الحج والزواج من أجنبيات لوزارة الداخلية والتأشيرات الدبلوماسية لوزارة الخارجية.

جاءت هذه القرارات لمصلحة المواطن أولاً وقبل كل شيء بهدف القضاء على الكثير من الأمور الشائعة حالياً في مجتمعنا والتي من أهمها عملية التستر وإدخال عمالة زائدة عن حاجة العمل.

وقال مصدر مسؤول بوزارة الخارجية ان هذه الأوامر جاءت في وقتها فقد وصل الأمر عند بعض الناس إلى نشر إعلاناتهم في الصحف عن وجود تأشيرات لديهم وبيعها بأسعار خيالية طمعاً في الكسب دون النظر لمصلحة الوطن وهذه الأوامر جاءت لوقف الكثير من التجاوزات التي لم تنته وتزيد يوماً بعد يوم.

من جانبه قال الدكتور عبدالعزيز العوهلي وكيل وزارة المواصلات لشؤون النقل في اتصال هاتفي أجرته «الرياض» معه من القاهرة ان قرار منع قيادة سيارات الأجرة على الأجنبي خلال ستة أشهر من الآن قرار حكيم بكل ما تعنيه هذه الكلمة فهذا القرار سيوفر فرص عمل كثيرة للشباب السعودي الطموح وسيحد من تهور الكثير من السائقين الأجانب وتسابقهم في كسب المال.

وأضاف بأن هناك أوامر قد صدرت سابقاً من لدن وزير الداخلية بمنع قيادة سيارات الأجرة لمن يرتكب أكثر من خمس مخالفات واجباره على تسديد المخالفات ومن ثم احالته إلى الجوازات لترحيله.

وجاء هذا القرار السابق بعد بحث موضوع الممارسات الخاطئة لسائقي الأجرة العامة، كما أن اللائحة المنظمة لممارسة نشاط الأجرة قد نصت على ضرورة توفر صفات خاصة في سائق الأجرة العامة منها الأمانة والاستقامة والالمام بالقراءة والكتابة وبعد أن تتوافر هذه الصفات يتم صرف بطاقة سائق له من الوزارة.

وشدد د. العوهلي على أن العديد من الحوادث المرورية أصبح سائقو الأجرة العامة عنصراً مشتركاً فيها من خلال الدراسات التي بينت أن الأسباب تعود إلى عدم معرفة السائق بالطرقات وعدم التزامه بقواعد السلامة المرورية والسرعة الجنونية والتوقف المفاجئ والتجاوز الممنوع واشارات المرور.

خصم ٥٠٪
على جميع خدمات الأسنان
٣٠٠ ريال تركيبات البورسلان
اذا كانت الجودة مضمونة
لماذا تدفع أكثر ؟!
اتصل الآن: ٤٦٤٦٠٢٤

الطريقة المثلى للعزل (المائي و الحراري)
بخ البولي يوريثين بالموقع على جميع أنواع الأسطح
خبرة ٣٠ عاماً في خدمتكم
لا ترضى بالأقل من الأجود
هاتف: ٤٦٤٦٤٦٨ - جوال: ٠٥٤١٤٨٩٦٨
المؤسسة الوطنية للتجهيز و البناء